❁ المذهب الحنفي في المغرب الأدنى
بين جهود العلماء والتجّار
وغوائل السياسة
(ق2- 4هـ/ 8-10م)

د. الطيب بوسعد
قسم العلوم الانسانية
شعبة التاريخ
جامعة البليدة 2 علي لونيسي

مُقدّمة:

انتشر المذهب الحنفي بالعراق، موطن نشوئه، كما امتد أيضا إلى بلاد المغرب والأندلس وقد اختلفت المصادر والمراجع في الفترة التي حل بها في المغرب الإسلامي، وبعد تمحيص المصادر وآراء الباحثين في المراجع، اهتدينا إلى أن المذهب الحنفي قد شق طريقه إلى بلاد المغرب الأدنى في النصف الأول من ق 2هـ/8م ليحقق الانتشار في ق 3هـ/9م، ولم يقتصر الأمر في اعتناق المذهب الحنفي على العلماء وبعض العامة، بل ساعد على نشره الأمراء الأغالبة الذين تبنوه، وأرسوا قواعده، ولاسيما في عهد زيادة الله الأول (-223 201هـ/817-838م) الذي جعله المذهب الرسمي للإمارة وقدمه على بقية المذاهب.

و انتشر المذهب الحنفي في جزيرة صقلية، بعد فتحها على يد الأغالبة سنة 212هـ/827م، وإلى غاية سقوطها سنة 484هـ/1091م، ويلاحظ أن عددا من

الأحناف انتقلوا إلى صقلية وبخاصة من فئة التجار، حيث وجدوا سانحتهم لممارسة نشاطهم التجاري، كما كانت الظروف مناسبة لحركتهم الفكرية، والمذهبية.

Résumé:

La doctrine hanafite est considéré comme le rite officiel du califat abbasside depuis sa fondation en (132H/708JC).

Puis elle arrive a s'installé au pays du Maghreb orientale dont la capitale el Kairaouane ou elle est devenue la source juridique officielle de l'etat aghlabide (184- 296H/ 800- 908JC)

Les savants, les commerçants, ainsi que les émirs aghlabides ont contribués a sa propagation, mais cette doctrine n'a pas réalisé son extension voulu car elle c'est limité au niveau des émirs, les Juristes, les employés d,administrations et les militaires, devant la domination du rite malikites.

1 – التعريف بالإمام أبي حنيفة ومذهبه

ينتسب هذا المذهب إلى مؤسسه الإمام أبو حنيفة النعمان (80-150هـ/-767 700م)، ولد ونشأ بالكوفة وفيها تلقى علومه اللغوية والشرعية، تعاطى في البداية علم الكلام ثم انصرف إلى العلوم الشرعية، وألم بالفقه الإسلامي، فكان ابن بيئته العراق التي مثلما غصت بأعلام الفلسفة والجدل فإنها حفلت أيضا برجال الحديث والفقه.

وتتمثل القواعد الأصولية للمذهب الحنفي في الأخذ بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، كما يعتمد على القياس والاستحسان ويعمل بالعرف الصحيح، وعرف عن إمامه

وأتباعه بالنزوع إلى الرأي في صياغة الفتاوى الفقهية، وهو ما يعرف بالاجتهاد[1] وإن كان مفرطا.

2 – دخول المذهب الحنفي إلى بلاد المغرب

انتشر المذهب الحنفي بالعراق، موطن نشوئه، وخاصة مدينتي بغداد والكوفة، أما البصرة فقد احتضنت إلى جانبه المذهب المالكي، ثم ألقى بظلاله على بلدان أخرى مثل خراسان وبلاد ما وراء النهر[2]، كما امتد أيضا إلى بلاد المغرب والأندلس.

وقد اختلفت المصادر والمراجع في الفترة التي حل بها في المغرب الإسلامي وفيمن سبق إدخاله فقد ذكر القاضي عياض بأن المذهب الحنفي – مذهب الكوفيين كما سماه – قد هيمن على إفريقية في القديم إلى أن غمره أعلام المذهب المالكي الأوائل وعلى رأسهم علي بن زياد (ت183هـ/799م)[3]، دون أن يحدد الفترة الزمنية بدقة، في حين يقدرها ابن فرحون في القرن 5هـ/11م، ولسنا ندري السند التاريخي الذي اعتمد عليه لأن هذا الطرح يجافي الحقيقة.

وفيما يخص الذين تولوا نشره في المغرب، فإن المقدسي يعزو ذلك إلى أسد بن الفرات (ت214هـ/829م) الذي فشا هذا المذهب بفضله في المنطقة[4] في حين ينسب أحمد تيمور باشا إدخاله إلى عبد الله بن فروخ وإلى هذا الرأي يذهب الباحث الجزائري صاحي بوعلام أيضا[5].

كما يرى حسن حسني عبد الوهاب أنه كان أول من أظهر آراء أهل العراق بإفريقية[6]، بينما يعتقد الباحث التونسي نجم الدين الهنتاتي أن جل المصادر تنسب ذلك إلى عالمين إفريقيين هما عبد الله بن فروخ الفارسي (ت175هـ/791م) – الآنف الذكر– وعبد الله بن غانم (ت190هـ/805م)[7].

وبعد تمحيص المصادر وآراء الباحثين في المراجع، اهتدينا إلى أن المذهب الحنفي قد شق طريقه إلى بلاد المغرب الأدنى في النصف الأول من ق 2هـ/8م، وذلك اعتمادا على رواية القاضي عياض السابقة، وترجيحا لما أورده أبو العرب عن شخصية حنفية مشرقية، وهي عبد الله بن المغيرة الكوفي ثم المغربي بالإقامة في القيروان، والذي تتلمذ مباشرة عن أبي حنيفة (ت150هـ/767م)[8]، وكذلك هناك دليل آخر يعضد هذا الرأي وهو أن أهل المغرب قد أخذوا بقراءة حمزة بن حبيب الكوفي (ت156هـ/772م) وهي قراءة حنفية[9].

وعلى هذا الأساس رتبنا أعلام المذهب الحنفي بالمغرب الأدنى من حيث الإدخال والنشر وهو ما لم يلتفت إليه الباحثون الذين لم يميزوا بين الناقلين له الأوائل والناشرين اللاحقين وهم على النحو التالي:

أ – دور عبد الله بن المغيرة الكوفي

يتصدرهم عبد الله بن مغيرة الكوفي، الذي أدخله إلى القيروان، بعد أن تتلمذ مباشرة عن الإمام أبي حنيفة، كما أخذ أيضا عن كبار علماء الكوفة من أمثال مسعر بن كدام (ت152هـ/769م)، وعمر بن ذر (ت150هـ/767م) وقطر بن خليفة (ت 153هـ/ 770م)[10]،وحسب فوندرهايدن، فقد تميز ابن المغيرة بالاجتهاد، والتأليف في الفقه الحنفي، وكان يستحل شرب النبيذ على غرار الكوفيين[11].

وحسب رواية أبي العرب يكون قد ساهم في نشر المذهب الحنفي ولو بقدر ضئيل، وذلك لكونه من العلماء والأساتذة الذين تخرج على يدهم طلبة المغرب الأحناف، من أمثال سليمان بن عمران، وله كتاب في الفقه سمعه أهل القيروان بواسطة تلميذه الآنف الذكر[11].

ب – دور عبد الله بن فروخ الفارسي (ت175هـ/795م)

ويعد من أبرز الشخصيات التي ساهمت في بث المذهب الحنفي بالمغرب الأدنى، فقد ذكر المالكي أنه لقي أبا حنيفة وكتب عنه نحو عشرة آلاف مسألة[12]، وإن كان هذا العدد مبالغا فيه، فإنه يؤشر على جدية الدراسة، والتأليف في الفقه الحنفي، كما اشتهر أيضا بمناظرة أعلام المذهب الحنفي بالعراق، ومن أشهر طلبته الأحناف بالمغرب معمر بن منصور الفقيه الذي كان على علاقة بعائلة سحنون المالكية[14]،ولمعمر كتاب ألفه في موضوع تحليل النبيذ[15].

ج – دور أسد بن الفرات

ساهم أسد بن الفرات في نشر المذهب الحنفي أيضا، فبعد أن ألم بتعاليمه بفضل دراسته عن محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف القاضي[16]– صاحب كتاب الخراج – قام بنقل كتبهما إلى بلاد المغرب وقد اعتبره الدباغ إمام العراقيين بالقيروان[17]، فقد ثبت أنه نقل كتابي "الأشربة" و"المبسوط" وكان يستعين بالأول في التدريس[18]، أما الكتاب الثاني فقد

وجدت بمتحف رقادة في القيروان بتونس الشقيقة قطعة منه، تقع في 48 ورقة وهي كتاب العتق والتدبير[19].

ويمكن اعتبار توليه لمنصب قضاء القيروان (سنة 203هـ/818م) إحدى العوامل الأساسية التي ساهمت في التمكين للمذهب الحنفي بالمغرب الأدنى،، فقد ربط المقريزي بين ولاية أسد القضاء وتغليب المذهب الحنفي بإفريقية[20]، ويضاف إلى ذلك دور أسد في تدوين المذهب الحنفي من خلال موسوعته الفقهية المسماة بـ"الأسدية"[21]، كل هذه المعطيات تؤشر على مدى سيطرة هذا المذهب بالقيروان مع بواكير ق 3هـ/9م.

د – دور عبد الله بن غانم

وفي ظل الدولة الأغلبية –كما هو الحال بالنسبة لأسد بن الفرات – برزت شخصية عبد الله بن غانم، كأحد أبرز أعلام المذهب الحنفي رغم رجحان اتجاهه المالكي، فقد أورد المالكي أنه رحل إلى العراق ولقي هناك أبا يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة، وحتى لما قفل راجعا إلى القيروان تواصل معه ابن غانم عن طريق المراسلات الفقهية إجابة عن النوازل، وبإيعاز منه، عين عبد الله بن غانم قاضيا على القيروان سنة (171هـ/ 787م)، مما أدى إلى اتساع نطاق المذهب الحنفي بإفريقية[22].

وما ذكرناه من أعلام المغرب الحنفيين، لا يعني بالضرورة انحصار المذهب في عدد قليل ممن دان به وخاصة منهم علماء المغرب، فقد ترجم الخشني في طبقاته لأكثر من 30 حنفيا أغلبهم صدع ببدعة خلق القرآن بسبب تبنيهم للاعتزال والكثير منهم قد تشيع في العهد العبيدي، علما بأنه قد أغفل الترجمة لبعضهم ممن وردت أسماؤهم في المصادر المالكية كأبي العرب والمالكي والدباغ، إضافة إلى شخصيات لغوية حنفية وقفنا عليها في المصادر اللغوية من أمثال عبد الله بن محمد المكفوف (ت308هـ/920م)، وتلميذه ابن الوزان (ت346هـ/957م)[23].

ولم يقتصر الأمر في اعتناق المذهب الحنفي على العلماء وبعض العامة، بل ساعد على نشره الأمراء الأغالبة الذين تبنوه[24]، وأرسوا قواعده[25]، ولاسيما في عهد زيادة الله الأول (201-223هـ/817-838م) الذي جعله المذهب الرسمي للإمارة وقدمه على بقية المذاهب[26]، وهذا ليس غريبا لأن الخلافة العباسية التي كان لها الفضل في قيام الدولة الأغلبية، قد دانت بالمذهب الحنفي، واتخذت منه مرجعية قانونية رسمية.

ويذهب الباحث المقتدر نجم الدين الهنتاتي إلى أن مذهب سفيان الثوري قد مهد السبيل لانتشار المذهب الحنفي بالقيروان، على اعتبار أن فقيه أهل العراق قد كان متابعًا لدروس أبي حنيفة من أبي يوسف القاضي[27]. ذلك أن مذهب سفيان الثوري كوفي مثل أبي حنيفة، أي أنهما استلهما تعاليمهما من البيئة نفسها، بل أكثر من ذلك، فقد ثبت عن أبي يوسف القاضي قوله: "سفيان الثوري أكثر متابعة لأبي حنيفة مني"[28].

وكانت البصرة والكوفة منبع فكر وعلم وفقه، منذ أن مصرهما عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وأقام بهما العديد من الصحابة والتابعين مثل علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وعبد الله بن مسعود — رضي الله تعالى عنه –[29].

وهكذا مثل العراق مقصد المغاربة سواء من الطلبة أو العلماء للاغتراف من مناهله العلمية المختلفة، ومصدرا لرحلة المشارقة نحو بلاد المغرب الإسلامي كرسميين أو علماء انتقلوا إليه للاضطلاع بدور نشر الثقافة والعلم.

ومن هذا المنطلق يطرح د. إسماعيل سامعي، تساؤلا منطقيا: هل العلماء المغاربة هم الذين سعوا إلى جلب آراء وتعاليم المذهب الحنفي؟ أم الأحناف المشارقة هم الذين قاموا بنشر مذهبهم باعتباره مذهب الدولة الرسمي؟[30]. وإن كان التساؤل الأخير هو الذي تأخذ به أغلب المصادر والمراجع، فإننا نؤكد بأن طرفي المعادلة قد ساهما معا في نشره، وهو الرأي الأقرب إلى الحقيقة، والأمر الذي سيتضح عند دراسة عوامل انتشاره.

بقي أن نحدد جغرافية التموقع للمذهب الحنفي بأنها لم تكن محصورة في القيروان فقط، بل امتدت إلى بلاد الزاب (طُبنة وبسكرة) أيضا، الخاضعة للدولة الأغلبية، باعتبارها منطقة إستراتيجية مثلت معبر القوافل التجارية إلى الغرب والجنوب وبلاد السودان، ومصدرا غنيا بالثروات الطبيعية، الزراعية والمعدنية وملاذا للثوار والمعارضين، وبفضل هذه الأهمية تم تعيين الأمراء والقضاة عليها من قبل السلطة المركزية الأغلبية، وفي ظل هذه الظروف ظهر العديد من العلماء العرب والبربر بالمنطقة، كان عدد منهم على مذهب أبي حنيفة، ولعل من أبرهم محمد بن يسوتا (ت199هـ/814م)[31].

ويؤكد البكري تواجد المذهب الحنفي في منطقة الزاب، وهو جغرافي أندلسي من القرن 5هـ/11م، بقوله: "وأهل تهودة على مذهب أهل العراق"[32].

3 – دخول المذهب الحنفي إلى جزيرة صقلية

انتشر المذهب الحنفي في جزيرة صقلية[33]، بعد فتحها على يد الأغالبة سنة 212هـ/827م، وإلى غاية سقوطها سنة 484هـ/1091م، بل يرى كل من المقدسي وابن خرداذبة، أن غالبية أهالي صقلية حنفيون[34].

ويعزو هذا الانتشار د. إسماعيل سامعي إلى الجند الفاتح الذين دان معظمهم بالمذهب الحنفي، كما أن القضاة والدعاة والمعلمين الذين أشركهم أسد بن الفرات في عملية الفتح كانوا أحنافا أو يميلون إلى الأخذ بالآراء الحنفية على غرار الفقيه القائد ابن الفرات[35]، بالإضافة إلى حركة الجهاد والرباط في سبيل الله التي كانت من العوامل التي ساعدت على استقرار العديد من الأحناف في الجزيرة التي تعد إحدى الثغور البحرية في التصدي للغارات العدوانية البيزنطية[36].

ويلاحظ أن عددا من الأحناف انتقلوا إلى صقلية وبخاصة من فئة التجار، حيث وجدوا سانحتهم لممارسة نشاطهم التجاري، كما كانت الظروف مناسبة لحركتهم الفكرية، والمذهبية[37].

ولا يغيب عن الذهن أن الرحلات البحرية، الرسمية والتجارية والعلمية من المشرق باتجاه المغرب والأندلس مرورا بجزيرة صقلية والعكس صحيح، كانت تحمل في طياتها حركة انتقال الأفكار المذهبية، لعل منها الحنفية، ممثلة في العلماء والقضاة والجغرافيين ورجال الحكم[38]، فضلا عن حركة الهجرة المغاربية المتوالية طيلة الحكم الفاطمي بالمغرب فرارا من الاضطهاد الشيعي، كان من هؤلاء المهاجرين بالتأكيد عناصر لا بأس بها من الأحناف[39].

4 – وسائل دخول المذهب الحنفي في بلاد المغرب الأدنى

أ – الهجرة العراقية إلى المغرب

مثل المغرب الأدنى محطة رئيسية للهجرات المشرقية، سواء من الحجاز أو الشام أو العراق، ونقطة استقطاب لأتباع المذاهب الفقهية والفرق الدينية، ومقصدا للرحالة والجغرافيين والتجار واللاجئين السياسيين من ممثلي المعارضة للسلطة المركزية (الخلافة العباسية).

وخاصة من العراقيين من حملة المذهب الحنفي أو أصحاب المسائل والرأي في الفقه، وكانت هجرتهم أكثر كثافة إلى المغرب الأدنى لأسباب سياسية معروفة، وقد أدى نشاطهم التعليمي والتجاري إلى الاحتكاك بالعناصر المحلية ومن ثم العمل على نشر المذهب الحنفي وآرائه الفقهية في أوساطهم[40].

ب – الرحلة في طلب العلم والحج

استعمل طلاب العلم من أهل إفريقية، وسيلة الرحلة الدينية (الحج) والعلمية للاغتراف من منابع الفكر والتشبع بآراء المذاهب الفقهية ومنها آراء أبي حنيفة وأصحاب مذهبه في الحواضر الكبرى بالمشرق، بالحجاز (مكة والمدينة) وبغداد والكوفة والبصرة وغيرها، وقد استشهدنا بعدة أدلة في هذا المضمار وبينا مدى تأثر المغاربة بالعراقيين من الفقهاء والمحدثين مع نقل كتبهم وأفكارهم إلى أوطانهم، حتى وإن كان الهدف الأول من الرحلة دينيا لغرض الحج، إلا أنه كان ينتهي علميا بالدراسة في مصر ومكة والمدينة والبصرة والكوفة وبغداد ودمشق والقدس... الخ.

ج – الرحلة التجارية

ةلقد كان التجار المشارقة والمغاربة، يتبادلون مختلف السلع والبضائع تصديرا واستيرادا، كما كانت هذه الوسيلة فرصة للتلاقح الفكري والمذهبي ومن خلاله نقل آراء الأحناف الفقهية بواسطة التجار العراقيين وخصوصا البصريين، كما قال ابن الفقيه الهمداني: "إن أبعد الناس نجعة في الكسب بصري وحميري، ومن دخل فرغانة القصوى والسوس الأقصى فلابد أن يرى فيها بصريًا أو حميريًا"[41]، وكل أهل البصرة يعرفون بقلة الحنين إلى وطنهم بسبب تفرغهم للنشاط التجاري، وبالموازاة مع ذلك نشرهم لمذهبهم الحنفي فهم ليسوا بالتجار فقط، بل كانوا أيضا من العلماء، وبدورهم تلقى التجار المغاربة التعاليم الفقهية الحنفية بالعراق (الكوفة والبصرة وبغداد) أثناء قيامهم بنشاطهم التجاري إلى المشرق[42].

د – الدور الاقتصادي والاجتماعي

ينبهنا الباحث التونسي المقتدر نجم الدين الهنتاتي إلى عامل اقتصادي حيوي ساهم في نشر المذهب الحنفي بالمغرب الأغلبي، بفضل دور أصحاب الحرف والمهن وأرباب الأعمال وهذا لا يعني أن المعتنقين للمذهب الحنفي كانوا بالضرورة من الأغنياء، بل وجد منهم الحرفيون وكذلك المزارعون[43] ومن رحمهم تخرج الجيل الأول من فقهاء الحنفية، مثل معمر بن

منصور، الذي كان يلتمس المساعدة المالية من كبار علماء المالكية أمثال سحنون وعبد الله بن طالب (ت275هـ/888م)[44]، وحتى أسد بن الفرات كان من طبقة اجتماعية متواضعة، فقد نعت نفسه إبان رحلته إلى المشرق بـ "ابن السبيل"[45]، وعلى يدي أسد تخرج الرعيل الأول من أحناف المغرب الأدنى أمثال معمر بن منصور وابن قادم وخاصة سليمان بن عمران (ت270هـ/884م) الملقب بخروفة لشدة ملازمته لأسد، فقد غمرت شهرة هؤلاء العلماء، النصف الأول من ق 3هـ/9م، وقد اعترف القاضي عياض، في إطار حديثه عن ظروف تعيين سحنون على القضاء، حوالي سنة (233هـ/847)م، بأن عدد الأحناف آنذاك كان أكثر من عدد المالكية[46]. ولكن هذه الكثرة حسب اعتقادنا محصورة في فئة الرسميين من الأمراء والوزراء والقضاة وأصحاب الحِرَف والتجار وليس من العلماء والعامة.

ومهما كان من أمر فإن هذه المعطيات تؤشر على مدى انتشار المذهب الحنفي بالقيروان في النصف الأول من ق 3هـ/9م، ومن دلائل هذا الانتشار ظهور عائلات حنفية قيروانية ذات شهرة واسعة، مثل عائلة بني وهب وعائلة بني قادم وعائلة بني الثوام[47].

وأشارت الباحثة الجزائرية القديرة "دلال لواتي"، بإسهاب شديد إلى الطبقات الاجتماعية التي مثلتها الفئات الحنفية في المجتمع الأغلبي ولعبت دورا هاما في بث المذهب الحنفي بالمغرب الأدنى[48].

هـ – الانتقال المذهبي

لوحظ على فقهاء المغرب الأغالبة الجمع بين عدة مذاهب وخصوصا المذهبين المالكي والحنفي، ذكرناهم في ما سبق من البحث ولاسيما من أعلام المذهب المالكي من أمثال عبد الله بن فروخ وأسد بن الفرات وعبد الله بن غانم وقلما وجدنا من الأحناف من انتقل إلى المذهب المالكي على غرار سليمان بن عمران وأسد بن الفرات الذي انقلب في نهاية المطاف إلى المذهب الحنفي بعد إقصاء مدونته الفقهية "الأسدية" المتضمنة للفتاوى الحنفية وفرض

المدونة المالكية على يد سحنون بن سعيد وتلاميذه، وكان هذا التغيير الفقهي يتم على خلفية مذهبية وسياسية أيضا، بالنسبة لأسد.

وفي الوقت نفسه يأخذون بآراء مذهب آخر، إذا وجدوا فيها ما يجيب عن تساؤلات شرعية وفكرية – عقائدية –، فكان بعضهم يتمذهب بفقه أبي حنيفة إرضاء للحكام وتملقا إليهم وطمعا في المناصب وبمذهب مالك نزولا عند رغبة عامة الشعب ومهابة لعلمائهم، كما تظاهر القاضي سليمان بن عمران بمالكيته تودد إلى سحنون بن سعيد، وهناك من كان يأخذ بآراء أكثر من مذهبين لاعتقاد فيها[49].

خاصة أن المذاهب الفقهية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة مازالت حديثة النشأة لم تفرق بينها التفريعات[50]، وهذا التعدد المذهبي أو الانتقال بين المذاهب ظاهرة شرعية طبيعية ولم تكن في كل الأحوال لأغراض أخرى وفي شتى الحالات، مثلت وسيلة حية للإطلاع على مختلف المذاهب وبالتالي الترويج لها، بطريقة ربما غير مقصودة وبذلك تموقع المذهب الحنفي بالمغرب الأدنى.

و – العادات والتقاليد

فمن المصادر والقواعد الأصولية للفقه الحنفي، مراعاة العادات والتقاليد التي كان يزخم بها العراق، مصدر قوة التأثير الحضاري في تلك الفترة باعتباره مركز الخلافة، والوعاء الذي جمعت فيه الثقافات، ومركز اختلاط الأجناس والبوتقة التي انصهرت فيها الشعوب، وبالتالي شكلت هذه العادات والتقاليد مخزونا حضاريا لانبثاق آراء الأحناف ونواة لتعاليم مذهبهم، وبناء عليه سهلت الطريق لانتقال مذهبهم إلى جهات عديدة التي شملها نفوذ الخلافة العباسية ومنها بلاد المغرب الإسلامي.

ي – الارتباط الرسمي السياسي والإداري (التبعية الرسمية السياسية والإدارية)

انتشر المذهب الحنفي في بلاد المغرب الأدنى، بسبب الولاء السياسي الذي دانت به الإمارة الأغلبية للخلافة العباسية باعتباره يمثل مذهبها الرسمي، وفي هذا السياق، قام القضاة والوزراء وموظفو الدولة الأغلبية وقادة الجيش الأغلبي بالدور المنوط بهم في الاحتكام إلى القوانين الفقهية الحنفية[51]، مما ساهم في نشر مذهب العراقيين ولكن على نطاق ضيق لم يتعد حدود السلطة الحاكمة ولم ينفذ إلى عمق المجتمع وبالتالي لم تأخذ به العامة، ذلك أن عامة الشعب المغربي السني رفض بشكل قاطع التشريعات التي تنص على إباحة الربا وتحليل شرب النبيذ المسكر، ولم يقبلوا البتة بدعة خلق القرآن التي نادى بها أحناف المغرب مجاراة للقرار الرسمي الذي أصدره الخليفة العباسي المأمون.

ن – البعثات الرسمية:

كان الأمراء في العصر الأغلبي يرسلون كل سنة بعثة إلى بغداد تكلف بتجديد الولاء السياسي للخلافة العباسية[52]، غالبا ما تقوم باقتناء الكتب وجلب العلماء المتخصصين في مختلف العلوم[53]، وقد كان هؤلاء العلماء الوافدين على بلاد المغرب يدينون بمذهب الخلافة الرسمي، كالأطباء والجغرافيين وعلماء الفلك والفلاسفة واللغويين، كما أن جلب الكتب وتأسيس المكتبات والمعاهد العلمية مثل بيت الحكمة، قد أسهم في نشر العلوم عموما والفقه خصوصا، لاسيما الفقه الحنفي[54].

5 – عوامل تراجع المذهب الحنفي بالمغرب الأدنى

حافظ المذهب الحنفي على مكانته منذ أن تدرج في النمو والتطور إبان فترة الولاة وطيلة العهد الأغلبي بالمغرب الأدنى، حيث أخذ بعد ذلك يرنو نحو الاضمحلال والاقتصار على القيروان والحواضر الكبرى، وبفضل تحقيق المذهب المالكي للهيمنة على الساحة الدينية والاجتماعية خلال ق 3هـ/9م، وعلى إثر انتصاب الدولة العبيدية الإسماعيلية (الشيعية)

بالمغرب ازداد ضمورا، ولكنه مع ذلك ظل موجودا، ولو بشكل محدود إلى غاية القرن 5هـ/11م[55].

وتقف عدة عوامل وأسباب وراء اضمحلال دوره ووجوده بالمغرب الأدنى وأيلولته إلى شبه الاندثار والزوال، نجملها فيما يلي:

– يرى الباحث الجزائري المقتدر د. إسماعيل سامعي أن رسمية المذهب الحنفي جعلته منبوذا لدى عامة الشعب المغربي، بقدر نفوره من السلطة الأغلبية، لذلك لم تنفذ تشريعاته وتعاليمه إلى عمق المجتمع وبالتالي لم يحظ بتأييد عناصره[56]، فاندغمت قوانينه في المنظومات الفقهية المالكية، كما نجحت المدونة في احتواء الأسدية، ومع ذلك فقد أسهم في إضفاء مرونة بالغة على التشريع الفقهي بالمغرب الإسلامي وذلك بإثراء المدونات المالكية بنوازله وفتاويه، أمام وجود بعض المصنفات الفقهية الحنفية وإن كانت قليلة.

– أدى انشغال أسد بن الفرات بفتح صقلية سنة 212هـ/227م، إلى مغادرة القيروان بصحبة بعض شيوخ الحنفية ومنهم ابن قادم، مما جعل سحنون يجد سانحته للتمكين للمذهب المالكي بالقيروان، وآلت الزعامة الحنفية إلى سليمان بن عمران، الذي ارتكب خطأ استراتيجيا حينما أوعز إلى الأمير الأغلبي بتعيين سحنون على قضاء القيروان فأقدم هذا الأخير على تحييد المذهب الحنفي، بتعيين زعيمه على قضاء باجة والأربس وفق فقه أبي حنيفة[57]، وبالتالي إبعاده عن أصحابه بالقيروان، فتسبب ذلك في إضعاف الجبهة الحنفية [58]، إلا أن هذا التحول الذي طرأ على الحياة المذهبية بالقيروان يحمل في طياته بوادر إيجابية خدمت المذهبين المالكي والحنفي بتشكيل حلف سني ثنائي، أدى إلى تقويض المذاهب المبتدعة من معتزلة وخوارج، إلاّ أن بعض الباحثين يرون في هذا التقارب رجحانا لكفة المذهب المالكي[59]، فلئن تولى سليمان بن عمران قضاء القيروان مباشرة بعد وفاة سحنون، فإن هذا الاسترداد القضائي جاء بعد فوات الأوان على المذهب الحنفي، الذي فقد نفوذه تقريبا، فلجأ إلى إعمال القوة والعنف في محاولة يائسة لاستعادة بريقه، وفي رأيي لا يجب

تفسير حيثيات العلاقة بين المذاهب دوما على خلفية الصراع والتآمر، لماذا لا يقع الالتفات إلى الجوانب الإيجابية التي مثلتها الأصوات المنادية إلى التعايش المذهبي والتلاحم الديني السني الجامع.

– تقاعس الأحناف في تكوين جبهة حنفية موحدة لمواجهة التكتل المالكي الصلب والمتماسك على ما يبدو، فقد ذكر المالكي أن أبا عبد الله محمد بن زرزر (ت291هـ/903م)، الفقيه الحنفي، ثم المالكي، كان شديد السخرية من سليمان بن عمران ومن أبي المنهال[60]، في حين أن سحنون مثلا كان يتحاشى تخطئة أصحابه أمام القاضي أسد في مسألة فقهية تسرع في الإجابة عنها صاحبان له، وقد برر تصرفه قائلا: "كرهت أن أخالفكما، فندخل عليه إخوانا ونخرج أعداء"[61]، وقد تأول هذه النصوص الهنتاتي لإثبات التهم على المالكية باللجوء إلى أساليب المناورة في التعامل المذهبي مع خصومها، في وقت قد تفهم بأنها جهود للحفاظ على وحدة الصف والتمسك بالأخوة الإسلامية في مجال المعاملات، ولما لا نفسر موقف ابن زرزر أنه يندرج ضمن النقد البناء لتقويم إعوجاج بعض الرموز الحنفية لما زاغت عن الحق ووقعت في الباطل على غرار سليمان الذي لم يتورع عن البطش بالرموز المالكية لما أمسك بمقاليد القضاء.

– ضعف التكافل الاجتماعي في أوساط أحناف المغرب الأدنى، وعلى النقيض من ذلك نلمس مدى الالتحام بين العناصر المالكية في العمل الخيري وبذل المساعدات والصدقات لصالح الفئات المعوزة والطبقات الدنيا، فعندما طلب حنفي متحمس لمذهبه، ألا وهو معمر بن منصور مساعدة مالية من أصحابه، خذلوه، فمكنه منها القاضي المالكي عبد الله بن طالب[62]، وكعادته ينغص الباحث التونسي الهنتاتي على نماذج التآزر ويصفها بالمستريبة والمأربية منبها إلى أن مثل هذه الأخبار لا تخلو من مجاملة للمالكية واستنقاص للحنفية، فهؤلاء بخلاء وأولئك كرماء[63]، ونسي أن أعمال الإحسان المالكية قد تكررت في

مواقف أخرى، فيروي لنا أبو العرب: "أن سحنون كان يوجه إليه بالعشرة دنانير ونحوها صلة"[64]، كمساعدة مالية إنسانية نعتقدها بأنها تخلو من الإغراء المذهبي أو شراء الذمة، على الرغم أن مَعْمَرًا هذا قد تحصل على مساعدة مماثلة من القاضي عبد الله بن طالب يوم نفاس زوجته فأعطاه أربعين مثقالا لنفسه وعشرة مثاقيل إلى النَّفْسَاءِ من مثيلات زوجته، ولكن عندما عزل ابن طالب من منصبه استحال دار ابن منصور إلى ما يشبه العرس فرحا، زِدْ على ذلك أنه رجل ضال يصدع ببدعة الإرجاء ويقول بإمامة علي على مذهب الشيعة وتقديمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهي رواية محمد بن حارث الخشني عنه[65].

– تحالف الأحناف مع المعتزلة ومناصرة أغلبهم لفكرة خلق القرآن له دور في ضعف مذهبهم وزواله[66]، في حين يرى الهنتاتي أن مواقف الحنفية من الاعتزال كانت متباينة، ففي الوقت الذي أخذت بعض عناصره ببعض مبادئه مثل ابن حبيب السدري، اختار أغلبهم مذهب أهل السنة والجماعة مثل أسد بن الفرات وسليمان بن عمران وعبد الله بن هارون الكوفي (كاتب سليمان أيام قضائه) ومحمد بن عثمان الخراساني الفقيه (ت318هـ/930م)[67]، ونضيف إلى هؤلاء عبد الله بن فروخ وعبد الله بن غانم وابن زرزر السالف الذكر، ونتحفظ من رأي الهنتاتي الذي يتحامل على المالكية كونهم تعمدوا تعميم التهمة الاعتزالية على كل الأحناف من قبيل الدعاية المغرضة والمضادة بهدف تنفير العامة من المذهب الحنفي لصالح المذهب المالكي موجها اللوم إلى كتب طبقات المالكية.

رغم أنه يعترف صراحة أن تبني بعض الأحناف للاعتزال جاء نتيجة لمجاراتهم للأغالبة، الذين اعتمدوه مذهبا عقائديا رسميا والحنفية مذهبا فقهيا، فتخلى أهل القيروان عن المذهب الحنفي في إطار معارضتهم للأغالبة[68]، ولكن في آخر أيامهم لما استبد بعض أمرائهم، وكانت معارضتهم أشد للأحناف الرسميين الأزلام، المقربين من السلطان الذين باعوا الدين وضمائرهم لمآرب سياسية ومصلحية، مما ساهم في تراجع انتشاره بينهم.

– أصبح المذهب الحنفي نتيجة لذلك خلال النصف الثاني من القرن 3هـ/9م، مذهب الخاصة، ومذهب الارستقراطية، وهي الفترة التي تراجعت خلالها شعبية المذهب الحنفي، وليس صحيحا أن يُعَمَّمَ هذا الاستنتاج على العهد الأغلبي كله حسب الباحث نجم الدين الهنتاتي[69]، وعليه فإن المذهب الحنفي قد عاش بالمغرب الأدنى في ظل حماية السلطة وبين الخاصة، ولما زالت عنه وسقطت التغطية السياسية التي كانت تُداريه وتشتتت الخاصة أخذ يضعف، وتتلاشى تعاليمه ويتقلص انتشاره[70].

– تحول المذهب الحنفي، إلى مذهب الرخص على حد تعبير كتب الطبقات المالكية، فهو يجوّز شرب النبيذ إلى حد الإسكار، ويبيح الربا عن طريق التحايل على النصوص الشرعية، مما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار أن الذين تولوا نشر المذهب الحنفي بإفريقية بعد أسد بن الفرات قد "تجاوزوا أصوله وقدموه في صورة التيسير، فتلعق به الخاصة وأصحاب السلطة"[71]، فيما اعتبرها الهنتاتي تهمة مالكية سمجة ومستهلكة[72].

– الانتماء القومي الحنفي إلى الموالي والفرس بشكل خاص، ومن المعلوم أن أسدا، ناشر المذهب الحنفي بإفريقية كان من أصول فارسية، وقد أخذ هذا المذهب عن مولى مثله وهو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة الفارسي الأصل أيضا، فالنسب غير العربي لزعماء هذا المذهب جعلت أهل إفريقية يعزفون عنه، ونضيف إلى هؤلاء مثلا أن منصور والد مَعْمَرْ – السالف الذكر – كان صقلبيا مولى لبعض الأندلسيين من إشبيلية[73]. ولتأكيد هذا الطرح ذكر الغزي أن "من جملة ما يشنع به الحساد على أبي حنيفة – رضي الله عنه – أنه من جملة الموالي، وليس هو من العرب، وأن من كان مجتهدا من العرب أولى بالتقديم من غيره"[74]. واستنتج الهنتاتي أن أهل إفريقية قدموا المذهب المالكي لأسباب منها انتساب صاحبه مالك، وناشره هناك وهو الإمام سحنون، إلى العرب[75]، غير أننا لا نأخذ هذا الحكم بالمطلق لأنه من العنصرية والعصبية المرفوضة في الدين الإسلامي، ولا نتصور تورط

العلماء الصالحين في هذه الرزية والمزلة فهي من المعاصي الكبرى، وعليه فتفضيل النسب العربي لم يحمل هؤلاء على احتقار القوميات والأجناس الأخرى، ضف إلى ذلك وجود الكثير من المالكيين المغاربة ممن ينتسب إلى الموالي مثل عيسى بن مسكين الفقيه الذي هو من العجم الأفارقة، كما ضم الأحناف في صفوفهم العديد من العرب، فلا نخال علما دينيا سنيا من حجم سحنون يقع في المحظور الديني العنصري ويسمح بتقدير أتباعه له على خلفية عصبية.

– تذبذب الارتباط المذهبي للمغرب الإسلامي بمصر، فإفريقية، فَتْحٌ مِصْرِيٌّ، بما أن الفاتحين انطلقوا من مصر دخولا إليها، كما ظلت المنطقة تابعة لمصر من الناحية الثقافية خلال فترة طويلة، وقد انتشر بهذه البلاد مذهب مالك، ثم مذهب الشافعي، وبصفة أقل مذهب أبي حنيفة، والراجح أن وضعية هذا المذهب بمصر، والذي لم يشهد فيها رواجا، كان لها تأثير على مصير المذهب الحنفي بإفريقية، في حين أن المذهب المالكي الإفريقي ظل مدة يتغذى بمالكية مصر[76].

– البعد الجغرافي للعراق عن بلاد المغرب، وعدم كونه نقطة استقطاب ديني بخلاف الحجاز التي كانت موطن الحرمين الشريفين، مما جعل مالكية المغرب تتخذه مصدر إلهام ديني على الدوام، يضاف إلى ذلك أن العراق لم يقع على طريق الحجاج كما ذكر ابن خلدون، كان من الممكن في الحالة المعكوسة للمذهب الحنفي الإفريقي أن يتغذى بحنفية بغداد عاصمة العباسيين، لذلك ظل معزولا عن نقطة ارتكازه الأولى وهي العراق، مما جعله يعرف تقوقعا وعزلة وذبولا على المدى الطويل[77]، وإذا علمنا أن نفوذ العباسيين بدأ يتضاءل بسبب سعي الأغالبة إلى تعزيز استقلاليتهم عن السلطة المركزية بالمشرق العباسي، جاز لنا أن نفسر تراجع الحنفية بإفريقية نتيجة لضعف الارتباط السياسي بين الإمارة الأغلبية والخلافة العباسية مع أواخر ق 3هـ/9م، لتبلغ القطيعة السياسية ذروتها إثر سقوط الدولة الأغلبية سنة

296هـ/908م، بما أن علاقات إفريقية بالعباسيين قد أفلت، ليأفل المذهب الحنفي معها في العهد الشيعي العبيدي.

– تحول عدد لا يستهان به من الحنفية إلى المذهب المالكي، مثل جبلة بن حمود (ت299هـ/911م) الذي كان ينتمي إلى عائلة حنفية ثرية مقربة من السلطة الحاكمة[78]، ويليه أيضا تحول جعفر بن الثوام إلى مذهب مالك بعد أن كان أجداده كلهم ينتحلون مذهب أهل الكوفة، لهذا السبب كان شيخه أبو بكر بن اللباد (ت333هـ/944م)، يسميه: "مؤمن آل فرعون"[79]، وكأن أجداده كانوا كفارا.

– هجرة عدد من الخاصة الأحناف إلى المشرق مع زيادة الله الثالث عند فراره بعد سقوط دولته، ومن بقي منهم بالقصر القديم حصل على الأمان العبيدي المحفوف بالمخاوف، مما أدى إلى مقتل وحبس وتشريد المتبقين في أعقاب نشوب الخلافات والصراعات على السلطة بين العبيديين إثر اغتيال عبد الله الصنعاني وأخيه، عقابا على ثورتهم ضد الخليفة المهدي[80]، وقد أدى هذا إلى مزيد من التناقص في عدد الحنفية بالقيروان، إلا القليل ممن احتفظ بوظيفته في الإدارة الجديدة بعد انهيار دولة الأغالبة، مثل أبي اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني البغدادي، المعروف بالرياضي (ت298هـ/ 910م)[81]، وهذا يعني أنه انتقل إلى المذهب الإسماعيلي.

– كان للشيعة دور هام في تراجع المذهب الحنفي من بلاد المغرب، بسبب تقرب بعض رجاله من السلطة العبيدية نوالا للامتيازات والمصالح والمناصب، مقابل خدماتهم للتشيع وحكامه، مما زاد في اتساع الهوة بين هذه الشلة وبين عامة الشعب المغربي السنيين على غرار الرياضي السالف الذكر كل حسب أهدافه.

– نزوع عدد من أحناف المغرب إلى المذهب الشيعي الإسماعيلي، وسمّتهم المصادر بالمتشرقين نسبة إلى منشأ المذهب، فتشرق الرياضي وأحمد بن محمد بن سيرين، إظهارا للولاء والنصرة للخليفة المهدي بعد استنقاذه من سجن سجلماسة، بمعية أبي عبد الله الصنعاني[82]، بينما تشيع أبو ربده بن خلاد ترحيبا بدخول العصبة الشيعية إلى القيروان واضعا ماله في خدمة السلطة العبيدية بمعية ابنه[83].

وهناك من الأحناف من تشيع طمعا في المناصب، ويأتي في مقدمتهم القاضي النعمان الحنفي الذي كان يجامل مذهبه ويتحامل على المالكية في مؤلفاته[84]، وكذلك فعل قاسم بن خلاد الواسطي عندما وُعِدَ بقضاء باجة وأحمد بن وهب الذي تشرق، فولي مظالم القيروان [85]، وهناك من نزع إلى التشيع طلبا لمصلحة مادية مثل خلف بن معمر بن المنصور (ت303هـ/915م)، حتى لا يصادر الشيعة المال الذي استحوذ عليه ابنه عندما هرب زيادة الله الثالث – آخر أمراء الأغالبة – من رقادة[86].

وبالطبع أدى هذا الانقلاب المذهبي تحت طائلة التهديد أو رغبة في نيل المصالح في ظل الحكم الجديد، إلى زيادة تراجع شعبية الأحناف، ولئن بدا عدد المتشيعين من الحنفية مرتفعا نسبيا وهو 11 على ما ذكر الخشني، فقد ذهب فرحات الدشراوي إلى أن العدد الحقيقي يتجاوز ذلك[87]، وبالفعل فقد أطلعنا ابن عذاري على أمثلة أخرى لأحناف تشرقوا.

إلا أن هذا لا يعني أن كل الأحناف قد تشرقوا، فقد وجدت نواة حنفية احتفظت آنذاك بذاتيتها بالقيروان، ورفضت الاندماج في الدعوة العبيدية الإسماعيلية، ونتيجة لهذا الموقف تعرض بعضهم إلى القتل على غرار أحمد بن يحي بن طيب المتطبب، وكان ذلك سنة (297هـ/909م)، والدليل على استمرار تلك النواة في هذا العهد، أن عددا منها شارك المالكية في التحالف مع أبي يزيد أيام ثورته على الفاطميين (332-336هـ/ -947 943م)[88]، ويبدو أن ذلك التقارب قد تواصل مداه الزمني، حتى أن المقدسي (توفي بعد

سنة 380هـ/990م)، شهد عليه فقال: "من أهلها ليس غير حنفي ومالكي مع ألفة عجيبة، لا شغب بينهم ولا عصبية... وارتفع الغل من قلوبهم، فهي مفخرة المغرب"[89].

– مرونة المذهب الحنفي واتفاقه مع المبادئ الشيعية، حسبما يدعيه بعض الباحثين، بالمقارنة مع المذهب المالكي، منها اتفاق الحنفية مع الشيعة في قضية التفضيل وفي بعض المسائل الفقهية، فميول أبي حنيفة الشيعية لا يمكن الشك فيها، حسب الباحث نجم الدين الهنتاتي[90]، وقد كان معمر بن منصور يُوالِي عليا ويتعمد ثلب معاوية بن أبي سفيان[91]، حيث يعتمد الأحناف على أقوال علي بن أبي طالب لأسباب منها أنه كان اتخذ الكوفة عاصمة له أيام خلافته[92]. لكن السؤال المطروح هنا لماذا لم يحصل هذا الميل إلا بعد قيام الدولة الفاطمية، ولماذا لم يقع ذلك من قبل؟ ومن جهتنا فإننا لا نرى في مواقف أعلام المذاهب الإسلامية السنية المتعاطفة مع رموز آل البيت والمؤيدة لحقهم في تولي الخلافة تشيعا، فهل بذلك نعتبر الإمام مالك الذي ساند ثورة علي زين العابدين ضد أبي جعفر المنصور، شيعيا، وقبله عبد الله بن الزبير الذي ثار على الحكم الأموي بعد حادثة كربلاء واستشهاد سيدنا الحسين سنة 64هـ/683م، فهل هذا الموقف المعارض يجعله من الشيعة؟

– سيادة المذهب المالكي على بلاد المغرب الإسلامي (الأدنى) منذ منتصف القرن 3هـ/9م[93]، ليطرأ تراجع ملحوظ في أعداد الحنفية خلال العهد الفاطمي، على أن ضمور مذهبهم واندثاره قد تم بصفة رسمية في إفريقية مع إعلان القطيعة السياسية والمذهبية مع الفاطميين في مصر من قبل الدولة الزيرية، التي أصدرت سلطتها بصورة رسمية قرار تبنيها للمذهب المالكي بالمغرب، استجابة لمطالب الشعب المغربي السني[94]، ومن المؤكد أن هذا الزوال نتج عن تحول الحنفية إلى المذهب المالكي، وعليه نفند ما ذهب إليه ابن خلكان وابن الأثير من أن المذهب الحنفي ظل مسيطرا بإفريقية إلى أن اعتلى المعز بن باديس سدة الحكم (406-454هـ/1016-1062م) ودعا الناس إلى التمسك بمذهب مالك، فور إعلانه

فك الارتباط بين المغرب والسلطة المركزية الفاطمية بمصر وإعلان الولاء السياسي للخلافة العباسية ممثلة في الخليفة القائم بأمر الله[95].

– جفوة بعض الأحناف ولاسيما من فئة القضاة وضيق أفقهم، مما جعلهم يضطهدون أهل السنة من أتباع المالكية مما ساهم في تأليب الرأي العام ضدهم ومن ثم الإعراض عن مذهبهم الحنفي ونبذ تعاليمه وخاصة من العوام.

– تشبع بعض مبادئه وآرائه بالأفكار الفلسفية، وعدم ظهور أئمة كبار من الأحناف في بلاد المغرب، باستثناء القليل منهم، ليقتدي بهم الناس، على غرار الإمام سحنون المالكي وابنه محمد وغيرهما، وهو ما أفضى في النهاية إلى ضعفه.

– وفي نهاية المطاف كان لزحف القبائل العربية الهلالية – التي نقلت المغرب مجددا إلى الحياة البدوية، وبالتالي ضعف المد الحضاري والفكري والمذهبي (سيطرة التقليد على حساب الاجتهاد) – دور في انحسار المذهب الحنفي وزواله من بلاد المغرب[96]، ولا شك أن هذه الظروف مجتمعة قد أثرت سلبا على الدور المغربي في بعث المذهب الحنفي بالأندلس نتيجة عدم ملائمة الظروف الإقليمية ومعها الظروف الدولية الحرجة بظهور الحركة الصليبية بالمشرق والأندلس وصقلية وما صاحب ذلك من انكفاء حضاري للمسلمين.

خـــــــاتمة

نستخلص من بحثنا المتواضع، عدة أفكار تمثل حوصلة ما تناولنا، عن المذهب الحنفي في المغرب الأدنى، ابتداء من القرن 2هـ/8م و مرورا بالقرن 3هـ/9م، و انتهاء بالقرن 4هـ/10م، فقد حاز مكانة معتبرة في القيروان و أحوازها، مكن له العلماء و ساهم في نقله التجار و اعتنقه الأمراء و الجنود و بعض القضاة، و مع ما توفر له من غطاء سياسي إلا أنه لم يحقق الغلبة، التي كانت من نصيب المذهب المالكي، و هذا لارتباط عناصره بالسلطان، من حيث الترخيص لهم بالفتاوى في تحليل شرب النبيذ و التساهل في أحكام الربا و تبني بدعة خلق القرآن تملقا للأمراء الأغالبة و مجاراة للفكر الإعتزالي و رغبة في تقلد المناصب، مما

جعله مذهب الخاصة، و في عصر الدولة الفاطمية تراجع المذهب الحنفي نظرا لتشيع الكثير من أتباعه و دورهم السلبي في اضطهاد أهل السنة من أتباع المذهب المالكي.

الهوامش

1- مادة أبي حنيفة النعمان: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 1، ص331، انظر عنه أيضا: محمد أبو زهرة، أبو حنيفة (حياته وعصره وآراؤه وفقهه)، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1955، ج2، ص21-22، نفس المؤلف: تاريخ المذاهب الإسلامية، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1969، ج2، ص163.

2- مادة أبي حنيفة النعمان: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 1، ص331، انظر عنه أيضا: محمد أبو زهرة، أبو حنيفة (حياته وعصره وآراؤه وفقهه)، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1955، ج2، ص21-22، نفس المؤلف: تاريخ المذاهب الإسلامية، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1969، ج2، ص163.

3- ترتيب المدارك، تحق أحمد بكير، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1967، ج1، ص54.

4-أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، ليدن، هولندا، 1906، ص237، الحبيب الجنحاني: القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي، د. ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص158-159.

5- حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها، دط، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925، ص10، بوعلام صاحي: الحياة الثقافية بالمغرب في ظل الدويلات الأولى، رسالة ماجستير، تحت إشراف أمينة بيطار، جامعة دمشق، سوريا، 1988، ص67.

6- ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، ط1، مكتبة المنار، تونس، 1965، ج3، ص46.

7- تطور المذهب الحنفي بالقيروان خلال القرون الوسطى، مجلة التاريخ العربي: جمعية المؤرخين المغاربة، ع13، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص312.

8- طبقات علماء إفريقية وتونس، تحق علي الشابي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص162 وما بعدها.

9- استخلصنا هذا الحكم من طبقات أبي العرب، ص161-162-190 انظر أيضا: هند شلبي: القراءات في إفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ط1، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص207 وما بعدها.

10- أبو العرب: المصدر السابق، ص162 كما تتلمذ على يد سفيان الثوري.

11- Vonderheyden : la berberie orientale sous la dynastie des Banou el Aghlabe,) librairie orientaliste, paris, 1927, p140.

12- أبو العرب: المصدر السابق، ص 162

13- المالكي: رياض النفوس، ج1، ص180، عياض، تراجم أغلبية، ص44-48، انظر عن دور عبد الله بن فروخ في نشر المذهب الحنفي بالمغرب، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص-314 313.

14- أبو العرب: نفس المصدر، ص198، حيث كان سحنون يوصله بالصدقة لعوزه وعاصر الفقيه المالكي محمد بن سحنون.

15- إبراهيم بن القاسم الرقيق القيرواني: المختار من قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ط1، المطبعة الرسمية، تونس، 1976، ص361.

16- أبو العرب: الطبقات، ص164.

17- الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1993، ج2، ص18.

18- المالكي: رياض النفوس، تحق بشير البكوش، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص267 وما بعدها.

19- محمد بن الحسن الشيباني: كتاب العتق والتدبير، جزء من كتاب المبسوط، رواية أسد بن الفرات، متحف رقادة، القيروان، مخطوط، عدد رتبي 265، ملف 19، انظر عنه محمد البهلي النيال: المكتبة الأثرية بالقيروان، ص30، اعتمد عليه الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ج1، ص211، و ج2، ص533.

20- المقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - مؤسسة الباب الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، ج4، ص144.

21- تقع الأسدية في 60 كتابا (بابا)، انظر الدباغ: المعالم، ج2، ص12-13، ومزج فيها أسد بين الفقهين المالكي والحنفي، اعتمادا على عبد الرحمن بن القاسم المالكي المصري وعلى محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف القاضي الحنفيين، سنفصل ذلك فيما يتلو من البحث.

22- المالكي: الرياض، ج1، ص215، الرقيق القيروان: تاريخ إفريقية والمغرب، تحق المنجي الكعبي، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976، ص229-230، انظر أيضا: أحمد بدر: هجرة الثقافة من المشرق إلى المغرب، ق 2هـ/8م، مجلة دراسات تاريخية، ع8، جامعة دمشق، سوريا، أفريل 1982، ص90، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان: ص314.

23- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مصر، 1954، ص254-258، المالكي: الرياض، ج2، ص406، السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ج1، ص345، ج2، ص99.

24- صاحي بوعلام: المرجع السابق، ص47.

25- Vonderheyden, op.cit, p140.

26- الهنتاتي: المرجع السابق، ص314.

27- نفس المرجع، ص315.

28- ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، القاهرة، 1931، ص128.

29- د. إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من ق 2هـ إلى 5هـ/ 8-10م، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص57.

30- اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص58.

31- أبو العرب: طبقات، ص154، سامعي: المرجع السابق، ص61-62.

32- المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، نشر الأب دوسلان، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، 1957، ص73، تهودة: هي مدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة، الجزائر.

33- ابن فرحون: الديباج، ص47.

34- أحسن التقاسيم، ص238، ابن خرداذبة: المسالك والممالك، تحقيق قودجي، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، ومؤسسة الخافجي، مصر، 1889، ص95، ميخائيل أماري: المكتبة العربية الصقلية، ص15، أحمد توفيق المدني: المسلمون في صقلية وجنوب إيطاليا، ص47.

35- أبو العرب، طبقات، ص163، المالكي: الرياض، ج1، ص254، الدباغ: المعالم، ج1، ص154، ابن عذاري: البيان، ج1، ص102، سامعي: دور المذهب الحنفي، ص66.

36- ابن حوقل: صورة الأرض، نشره ج. هـ. كرامرس، ط2، ليدن، هولندا، 1938، ص116، سامعي: نفس المرجع، ص67.

37- ابن عذاري: البيان، تحق ج. كولان، و ليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج1، ص109، المالكي: الرياض، ج1، ص254.

38- عبد الله عنان: تاريخ العرب في إسبانيا، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، 1924، ص45.

39- ابن عذاري: المصدر السابق، ج1، ص158، الدباغ: المعالم، ج2، ص165-292، سامعي: المرجع السابق، ص67.

40- الطيب بوسعد: الحياة الثقافية والعلمية في الإمارة الأغلبية، رسالة ماجستير، تحت إشراف د.عبد العزيز فيلالي، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص72 وما بعدها، انظر كذلك: إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي، ص69.

41- ابن الفقيه الهمداني: مختصر كتاب البلدان، ط1، در إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص51-77-78-79، انظر: آدم متز: الحضارة الإسلامية، تر محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط1، م و ك، الجزائر، 1986، ج2، ص704.

42- اليعقوبي: كتاب البلدان، مطبعة ليدن، هولندا، 1881، ص341، سامعي: المرجع السابق، ص70.

43- المالكي: الرياض، ج1، ص269.

44- الخشني: طبقات علماء إفريقية، تح ابن شنب، ط2، د م ج، الجزائر، 2006، ص113.

45- الدباغ: المعالم، ج2، ص5-7، وهو ما يفند رأي عبد العزيز المجدوب بأن أسدا انتسب إلى عائلة أرستقراطية: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975، ص50.

46- تراجم أغلبية، مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح محمد الطالبي، ط1، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص99، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان خلال القرون الوسطى، ص315-316.

47- الهنتاتي: نفس المرجع، ص316.

48- دلال لواتي: عامة القيروان في العصر الأغلبي (184-296هـ/800-908م)، رسالة ماجستير، تحت إشراف د. بوبة مجاني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2002، صفحات 294-299-318-327-331 وما بعدها.

49- للتأكد من ظاهرة أخذ فقهاء المغرب من مذاهب متعددة في مدوناتهم المشهورة: فلينظر مثلا إلى موطأ علي بن زياد وأسدية بن الفرات ومدونة سحنون وواضحة ابن حبيب والعتبية أو المستخرجة للعتبي.

50- إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي، ص71، بشير رمضان التليسي: الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن 4 هـ، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص199-200.

51- إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص68، الطيب بوسعد: المرجع السابق، ص85-88، بشير رمضان التليسي: المرجع السابق، ص199 وما بعدها، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص314.

52- من أهم، هذه البعثات، بعثة الأمير إبراهيم الثاني (261-289هـ/875-907م)، وبعثة زيادة الله الثالث (290-296هـ/ 902-909م)، ابن عذاري البيان، ج1، ص137.

53- حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج2، ص107.

54- نفس المرجع، ج2، ص197.

55- عياض: المدارك، ج1، ص54، ابن فرحون: الديباج، ص17، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص37 وما بعدها.

56- دور المذهب الحنفي: ص249، نخالف الأستاذ سامعي في موقف المغاربة من السلطة الأغلبية الذي لم يكن معارضا ومناوئا بالأصل وإنما كان يخضع للظروف السياسية وليس مستديما، وقوامه التصدي للمظالم والأفكار الضالة (بدعة خلق القرآن)، والتجاوزات الشرعية (تحليل النبيذ وإباحة الربا

لإرضاء السلطان)، التي وقع فيها الأحناف الرسميون من قضاة ووزراء وقادة الجيوش والموظفون الإداريون.

57- عياض: تراجم أغلبية، ص120.

58- نجم الدين الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص317.

59- نفس المرجع، في نفس المكان.

60- الرياض: ج1، ص514.

61- الدباغ: المعالم، ج2، ص63.

62- عياض: تراجم أغلبية، ص68-217.

63- نجم الدين الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص318.

64- طبقات علماء إفريقية وتونس، ص198.

65 انظر هامش طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب، وهي رواية أحال إليها محمد بن أبي شنب، ص199.

66- سامعي: دور المذهب الحنفي، ص250.

67- الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص318.

68- نفس المرجع، ص318.

69- الهنتاتي: المرجع السابق، ص319.

70- سامعي: دور المذهب الحنفي، ص250

71- عبد المجيد بن حمدة: المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، ط1، دار العرب، بن عروس، تونس، 1986، ص40.

72- الهنتاتي: المرجع السابق، ص319.

73- أبو العرب: المصدر السابق، ص198.

74- تقي الدين الغزي: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد، ط1، الرياض، السعودية، 1983، ج1، ص134.

75- الهنتاتي: المرجع السابق، في نفس المكان.

76- الهنتاتي: المرجع السابق، ص320.

77- نفس المرجع، في نفس المكان.

78- محمد الطالبي: تراجم أغلبية، ص279-280.

79- المالكي: الرياض، ج2، ص284.

80- القاضي النعمان: كتاب افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص33-171 وما بعدها.

81- ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان وليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج1، ص163.

82- نفس المصدر، ج1، ص153.

83- الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص224.

84- Brunschivig : Figh fatimide: dans mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman, Alger, 1957, p15, H. R. Idris, la berberie orientale sous les zirides, Paris, 1962, TII, p734.

85- الخشني: المصدر السابق، ص194-224.

86- ابن عذاري: البيان، ج1، ص173.

87- F. Dachraoui: le califat fatimide au Maghreb,Tunis,1981, p400.

88- المالكي: الرياض، ج2، ص339.

89- أحسن التقاسيم، ص225.

90- تطور المذهب الحنفي، ص322.

91- الخشني: المصدر السابق، ص113-114.

92- الهنتاتي: المرجع السابق، ص322.

93- الهنتاتي: المرجع السابق، ص324، في حين يرى د. سامعي أن الهيمنة المالكية قد تحققت مع بداية ق 3هـ/9م: دور المذهب الحنفي، ص250، ولكلمنهما مستنده ودلائله.

94- Idris Hady Roger : la berberie orientale sous les zirides, Paris, 1962, T1, p32.
- انظر أيضا سامعي: المرجع السابق، ص250.

95- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، لبنان، دت، ج5، ص233-234، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ج8، ص46-86 وما بعدها، انظر أيضا نفس المصدر، ج7، ص278، ويرى الأستاذ عبد القادر بوعقادة أن هذه القطيعة بين المعز بن باديس والدولة

الفاطمية قد وقعت تحديدا (سنة 443هـ/1051م) بعد تمحيصه لعدة روايات، وأن التحول المذهبي الجذري الرسمي إلى الاتجاه السني المالكي قد تم بحضرة علماء المالكية والأحناف، مما يدل على تواجدهم إلى عصره: "التحول المذهبي في العهد الصنهاجي – الحمادي الزيري – وأثره على بلاد المغرب الأوسط"، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 74، قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2011، صفحات: 6-10-11.

96- سامعي: المرجع السابق، ص251، عرفت الهجرات العربية منذ الفتح ظاهرة التمدن و لم تعترض البتة نشر المذهب الحنفي.

قائمة المصادر و المراجع

1- مادة أبي حنيفة النعمان: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 1، ص331، انظر عنه أيضا: محمد أبو زهرة، أبو حنيفة (حياته وعصره وآراؤه وفقهه)، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1955، ج2، ص21-22، نفس المؤلف: تاريخ المذاهب الإسلامية، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1969، ج2، ص163.

2- ابن فرحون: الديباج المذهب، تحق مأمون بن محي الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ص17.

ترتيب المدارك، تحق أحمد بكير، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1967، ج1، ص54.

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، ليدن، هولندا، 1906، ص237، الحبيب الجنحاني: القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي، د. ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص158-159.

3-حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها، دط، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925، ص10، بوعلام صاحي: الحياة الثقافية بالمغرب في ظل الدويلات الأولى، رسالة ماجستير، تحت إشراف أمينة بيطار، جامعة دمشق، سوريا، 1988، ص67.

4-ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، ط1، مكتبة المنار،تونس،1965،ج3، ص46.

تطور المذهب الحنفي بالقيروان خلال القرون الوسطى، مجلة التاريخ العربي: جمعية المؤرخين المغاربة، ع13، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص312.

3- طبقات علماء إفريقية وتونس، تحق علي الشابي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص162 وما بعدها.

4- استخلصنا هذا الحكم من طبقات أبي العرب، ص161-162-190 انظر أيضا: هند شلبي: القراءات في إفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ط1، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص207 وما بعدها.

5-أبو العرب: المصدر السابق، ص162 كما تتلمذ على يد سفيان الثوري.

6- Vonderheyden : la berberie orientale sous la dynastie des Banou el Aghlabe, librairie orientaliste, paris, 1927, p140.

7- أبو العرب: المصدر السابق، ص 162

8- المالكي: رياض النفوس، ج1، ص180، عياض، تراجم أغلبية، ص44-48، انظر عن دور عبد الله بن فروخ في نشر المذهب الحنفي بالمغرب، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص313-314.

9- أبو العرب: نفس المصدر، ص198، حيث كان سحنون يوصله بالصدقة لعوزه وعاصر الفقيه المالكي محمد بن سحنون.

10-إبراهيم بن القاسم الرقيق القيرواني: المختار من قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ط1، المطبعة الرسمية، تونس، 1976، ص361.

11-أبو العرب: الطبقات، ص164.

12- الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1993، ج2، ص18.

13- المالكي: رياض النفوس، تحق بشير البكوش، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص267 وما بعدها.

14-محمد بن الحسن الشيباني: كتاب العتق والتدبير، جزء من كتاب المبسوط، رواية أسد بن الفرات، متحف رقادة، القيروان، مخطوط، عدد رتبي 265، ملف 19، انظر عنه محمد البهلي النيال: المكتبة الأثرية بالقيروان، ص30، اعتمد عليه الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ج1، ص211، و ج2، ص533.

15-المقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار – مؤسسة الباب الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، ج4، ص144.

16-تقع الأسدية في 60 كتابا (بابا)، انظر الدباغ: المعالم، ج2، ص12-13، ومزج فيها أسد بين الفقهين المالكي والحنفي، اعتمادا على عبد الرحمن بن القاسم المالكي المصري وعلى محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف القاضي الحنفيين، سنفصل ذلك فيما يتلو من البحث.

17- المالكي: الرياض، ج1، ص215، الرقيق القيروان: تاريخ إفريقية والمغرب، تحق المنجي الكعبي، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976، ص229-230، انظر أيضا: أحمد بدر: هجرة الثقافة من المشرق إلى المغرب، ق 2هـ/8م، مجلة دراسات تاريخية، ع8، جامعة دمشق، سوريا، أفريل 1982، ص90، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان: ص314.

18- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مصر، 1954، ص254-258، المالكي: الرياض، ج2، ص406، السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ج1، ص345، ج2، ص99.

19- صاحي بوعلام: المرجع السابق، ص47.

20- Vonderheyden, op.cit, p140.

21- الهنتاتي: المرجع السابق، ص314.

22-نفس المرجع، ص315.

23- ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، القاهرة، 1931، ص128.

24- د. إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من ق 2هـ إلى 5هـ/ 8-10م، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص57.

25- اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص58.

26- أبو العرب: طبقات، ص154، سامعي: المرجع السابق، ص61-62.

27- المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، نشر الأب دوسلان، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، 1957، ص73، تهودة: هي مدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة، الجزائر.

28-ابن فرحون: الديباج، ص47.

29-أحسن التقاسيم، ص238، ابن خرداذبة: المسالك والممالك، تحقيق قودجي، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، ومؤسسة الخافجي، مصر، 1889، ص95، ميخائيل أماري: المكتبة العربية الصقلية، ص15، أحمد توفيق المدني: المسلمون في صقلية وجنوب إيطاليا، ص47.

30-أبو العرب، طبقات، ص163، المالكي: الرياض، ج1، ص254، الدباغ: المعالم، ج1، ص154، ابن عذاري: البيان، ج1، ص102، سامعي: دور المذهب الحنفي، ص66.

31- ابن حوقل: صورة الأرض، نشره ج. هـ. كرامرس، ط2، ليدن، هولندا، 1938، ص116، سامعي: نفس المرجع، ص67.

32- ابن عذاري: البيان، تحق ج. كولان، و ليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج1، ص109، المالكي: الرياض، ج1، ص254.

33- عبد الله عنان: تاريخ العرب في إسبانيا، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، 1924، ص45.

34- ابن عذاري: المصدر السابق، ج1، ص158، الدباغ: المعالم، ج2، ص165-292، سامعي: المرجع السابق، ص67.

35- الطيب بوسعد: الحياة الثقافية والعلمية في الإمارة الأغلبية، رسالة ماجستير، تحت إشراف د.عبد العزيز فيلالي، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص72 وما بعدها، انظر كذلك: إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي، ص69.

36- ابن الفقيه الهمداني: مختصر كتاب البلدان، ط1، در إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص51-77-78-79، انظر: آدم متز: الحضارة الإسلامية، تر محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط1، م و ك، الجزائر، 1986، ج2، ص704.

37- اليعقوبي: كتاب البلدان، مطبعة ليدن، هولندا، 1881، ص341، سامعي: المرجع السابق، ص70.

38- المالكي: الرياض، ج1، ص269.

39- الخشني: طبقات علماء إفريقية، تح ابن شنب، ط2، د م ج، الجزائر، 2006، ص113.

40- الدباغ: المعالم، ج2، ص5-7، وهو ما يفند رأي عبد العزيز المجدوب بأن أسدا انتسب إلى عائلة أرستقراطية: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975،ص50.

41- لاتراجم أغلبية، مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح محمد الطالبي، ط1، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص99، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان خلال القرون الوسطى، ص315-316.

42- الهنتاتي: نفس المرجع، ص316.

43- دلال لواتي: عامة القيروان في العصر الأغلبي (184-296هـ/800-908م)، رسالة ماجستير، تحت إشراف د. بوبة مجاني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2002، صفحات 294-299-318-327-331 وما بعدها.

44- للتأكد من ظاهرة أخذ فقهاء المغرب من مذاهب متعددة في مدوناتهم المشهورة: فلينظر مثلا إلى موطأ علي بن زياد وأسدية بن الفرات ومدونة سحنون وواضحة ابن حبيب والعتبية أو المستخرجة للعتبي.

45- إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي، ص71، بشير رمضان التليسي: الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن 4 هـ، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص199-200.

46-إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص68، الطيب بوسعد: المرجع السابق، ص85-88، بشير رمضان التليسي: المرجع السابق، ص199 وما بعدها، الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص314.

47-من أهم، هذه البعثات، بعثة الأمير إبراهيم الثاني (261-289هـ/875-907م)، وبعثة زيادة الله الثالث (290-296هـ/ 902-909م)، ابن عذاري البيان، ج1، ص137.

48-حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج2، ص107.

49-نفس المرجع، ج2، ص197.

50-عياض: المدارك، ج1، ص54، ابن فرحون: الديباج، ص17، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص37 وما بعدها.

51- دور المذهب الحنفي: ص249، نخالف الأستاذ سامعي في موقف المغاربة من السلطة الأغلبية الذي لم يكن معارضا ومناوئا بالأصل وإنما كان يخضع للظروف السياسية وليس مستديما، وقوامه التصدي للمظالم والأفكار الضالة (بدعة خلق القرآن)، والتجاوزات الشرعية (تحليل النبيذ وإباحة الربا لإرضاء السلطان)، التي وقع فيها الأحناف الرسميون من قضاة ووزراء وقادة الجيوش والموظفون الإداريون.

52- عياض: تراجم أغلبية، ص120.

53- نجم الدين الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص317.

54- نفس المرجع، في نفس المكان.

55- الرياض: ج1، ص514.

56- الدباغ: المعالم، ج2، ص63.

57- عياض: تراجم أغلبية، ص68-217.

58- نجم الدين الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص318.

59- طبقات علماء إفريقية وتونس، ص198.

60- انظر هامش طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب، وهي رواية أحال إليها محمد بن أبي شنب، ص199.

61- سامعي: دور المذهب الحنفي، ص250.

62- الهنتاتي: تطور المذهب الحنفي بالقيروان، ص318.

63- لانفس المرجع، ص318.

64- الهنتاتي: المرجع السابق، ص319.

65- سامعي: دور المذهب الحنفي، ص250

عبد المجيد بن حمدة: المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، ط1، دار العرب، بن عروس، تونس، 1986، ص40.

66- الهنتاتي: المرجع السابق، ص319.

67- أبو العرب: المصدر السابق، ص198.

تقي الدين الغزي: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد، ط1، الرياض، السعودية، 1983، ج1، ص134.

68- الهنتاتي: المرجع السابق، في نفس المكان.

69- الهنتاتي: المرجع السابق، ص320.

70- نفس المرجع، في نفس المكان.

71- محمد الطالبي: تراجم أغلبية، ص279-280.

72- المالكي: الرياض، ج2، ص284.

73- القاضي النعمان: كتاب افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص33-171 وما بعدها.

74- ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان وليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج1، ص163.

75- نفس المصدر، ج1، ص153.

76- الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص224.

77- Brunschivig : Figh fatimide: dans mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman, Alger, 1957, p15, H. R. Idris, la berberie orientale sous les zirides, Paris, 1962, TII, p734.

78- الخشني: المصدر السابق، ص194-224.

79- ابن عذاري: البيان، ج1، ص173.

80- F. Dachraoui: le califat fatimide au Maghreb,Tunis,1981, p400

81- المالكي: الرياض، ج2، ص339.

82- أحسن التقاسيم، ص225.

83- تطور المذهب الحنفي، ص322.

84- الخشني: المصدر السابق، ص113-114.

85- الهنتاتي: المرجع السابق، ص322.

86- الهنتاتي: المرجع السابق، ص324، في حين يرى د. سامعي أن الهيمنة المالكية قد تحققت مع بداية ق 3هـ/9م: دور المذهب الحنفي، ص250، ولكلمنهما مستنده ودلائله.

94- Idris Hady Roger : la berberie orientale sous les zirides, Paris, 1962, T1, p32.

– انظر أيضا سامعي: المرجع السابق، ص250.

87- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، لبنان، دت، ج5، ص233-234، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ج8، ص46-86 وما بعدها، انظر أيضا نفس المصدر، ج7، ص278، ويرى الأستاذ عبد القادر بوعقادة أن هذه القطيعة بين المعز بن باديس والدولة الفاطمية قد وقعت تحديدا (سنة 443هـ/1051م) بعد تمحيصه لعدة روايات، وأن التحول المذهبي الجذري الرسمي إلى الاتجاه السني المالكي قد تم بحضرة علماء المالكية والأحناف، مما يدل على تواجدهم إلى عصره: "التحول المذهبي في العهد الصنهاجي – الحمادي الزيري – وأثره على بلاد المغرب الأوسط"، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 74، قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2011، صفحات: 6-10-11-12.

88- سامعي: المرجع السابق، ص251، عرفت الهجرات العربية منذ الفتح ظاهرة التمدن و لم تعترض البتة نشر المذهب الحنفي.